

سوريا

الجيش يهاجم في «الميادين» ودير الزور «هدنة» جنوب دمشق برعاية روسية - مصرية

يعود الزخم العسكري إلى جبهات دير الزور والميادين. وصف الجرحى الذي كان قيد التنفيذ قبل «غزوة العدناني». فمع تحرك الجيش ضمت أحياء مدينة الدير الشرقية. وتقدمه على الضفة الفرات الشمالية المقابلة. عزز نقاطه حول مدينة الميادين. قاطعاً طريق إمدادها نحو البوكمال

بعدما تمكنت قوات الجيش السوري وحلفائه من تطويق المحيط الجنوبي والغربي لمدينة الميادين، والتقدم داخل عدد من أحيائها خلال اليومين الماضيين، صدّعت بالتوازي عملياتها

على الضفة الفرات المقابلة لمدينة دير الزور، مع تسخين جبهات الأحياء الشرقية في المدينة. المشهد الميداني الحالي تأخر لفترة قصيرة عن الخطط المرسومة، بعدما حاول «داعش» قلب الطاولة على الجيش في الشرق وإجباره على إلغاء خطط التحرك على طول وادي الفرات، عبر مهاجمة طريق تدمر - دير الزور. ولكن هجوم التنظيم الذي جاء بمساهمة غير مباشرة من قوات «التحالف الدولي» (وفق ما قالت روسيا)، فشل في إضعاف الزخم العسكري. وتقدمت وحدات الجيش حينها على طريق دير الزور. الميادين، في وقت كان «داعش» قد سيطر فيه على نقاط مهمة من شريان الإمداد

«قيادة موحدة» لفصائل الجنوب؟

اجتمع عدد من قادة الفصائل المسلحة مع عدد من المنظمات العاملة في الجنوب السوري، بهدف التوافق وتشكيل «قيادة عسكرية موحدة» هناك. ونقلت عدة مواقع معارضة صوراً من الاجتماع الذي عقد في بلدة بصرى الشام، في ريف درعا، من دون أن تذكر أي تفاصيل حول مخرجات اللقاء.

ويأتي الاجتماع بعد سلسلة لقاءات مماثلة استضافتها العاصمة الأردنية عمان، خلال الأشهر الماضية، تزامنت مع أحاديث عن توجيهات أميركية للتوحد ضمن هيكل عسكري جديد، على غرار «الجيش الوطني» الذي ترعاه أنقرة في الشمال. وترافق الاجتماع مع إطلاق عملية عسكرية جديدة ضد «جيش خالد بن الوليد» في ريف درعا الغربي. ووفق ما أعلنت مواقع معارضة أسس، فإن العملية تستهدف فك الحصار المفروض على بلدة حيط. وبدا لافتاً أن الهجوم جاء بعد مفاوضات بين الفصائل و«هيئة تحرير الشام»، حول مشاركة الأخيرة ضمنه، غير أنها أجمعت عن ذلك بحجة تحضيرها لعملية «أكثر أهمية»، وفق ما نقلت مواقع معارضة.

تقرير

«انتحار في بورقيبة»: تونس رهينة صندوق النقد

تشغل حكومة يوسف الشاهد بإعداد مشروع قانون المالية (الموازنة) لسنة 2018. أخذت بعين الاعتبار مطالب «صندوق النقد الدولي»، فيما يخشى أن تونس سوف تزرع من الآن فصاعداً تحت شروط هذا الطرف الدائن

تونس - مجدي الورفلي

في محاولة انتحار تعكس صعوبة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في تونس، اعتلى، أمس، شاطئ الساعة الشهيرة الواقعة في الساحة الممتدة من شارع الحبيب بورقيبة في وسط العاصمة تونس، حاملاً بيده رغيف خبز، وهذد بإلقاء نفسه كتعبير عن اليأس إزاء وضعه المعيشي المتردي. في الأثناء، وعلى بعد بضعة مئات الأمتار فقط، كان رئيس الحكومة يوسف الشاهد يجتمع بوزرائه لمناقشة وتبني مشروع قانون المالية (الموازنة) لسنة 2018، الذي يُرجح أن يتسبب في انفجار اجتماعي لما سوف

يجمله للطبقات الفقيرة والمتوسطة من زيادة مهمة في الضرائب و«الأداءات»، وهو الأمر الذي لا بد من أن يُعمّق انهيار القدرة الشرائية للتونسيين المترجعة في السنوات الأخيرة. رغم التكتّم الشديد على مشروع قانون المالية المذكور، فإن تسريبات تؤكد أنه سوف يشكل إطاراً لتنفيذ «إصلاح جبائي شامل» بهدف تخفيض العجز في موازنة الدولة المتوقع أن يبلغ حوالي ملياري دولار (5345 مليون دينار تونسي) بنهاية العام الجاري، أي ما يعادل 5,4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في حين يتوقع «البنك الدولي» بلوغ عجز الموازنة التونسية حدود 6,2 في المئة من الناتج المحلي بنهاية السنة. وتفيد التسريبات أيضاً بأن النقاش يدور حول أن الزيادة في الضرائب والأداءات هي الحل الذي أوجدته حكومة الشاهد للتخفيض في عجز الموازنة. هذا «الإصلاح الجبائي الشامل» الذي سوف تُشكل الضرائب أساسه، يُمثل أحد «الإصلاحات» التي يريدها «صندوق النقد الدولي» كي يصرّف بقية أقساط قرض قيمته الإجمالية 2,8 مليار دولار (حوالي 7 مليارات

الوحيد الممتد من تدمر. اليوم، لم تعد «غزوة العدناني» التي شنها التنظيم في أوجها، وعادت خطط الإطباق على مواقع التنظيم إلى جدولها المخطط؛ فالجيش تقدم أمس على الضفة الشمالية المقابلة لأحياء دير الزور، فإرضاً سيطرته على قرية مرطاف فوقاني وعلى معظم مساحة بلدة حطلة بأقسامها الثلاثة (تحتاني، فوقاني، شرقي)، ووصل إلى المناطق المشرفة على دوار الحلبة، الذي يعدّ مدخل جسر السياسية من الجهة الشمالية. وجاء التقدم الأخير بالتوازي مع سيطرة الجيش على غالبية مساحة جزيرة حويجة صكر، باستثناء عدة نقاط من منطقة العلاليش في شمالها الغربي. كذلك، فقد نشط الجيش عملياته داخل أحياء الدير الشرقية، انطلاقاً من محورين رئيسيين، على أطراف حي الصناعة وحي العرفي. ونشير العمليات إلى أن المرحلة الأولى من العمليات داخل الأحياء قد تركزت على تحرير الأحياء المحاذية لحويجة صكر والتي تضم المطار القديم وخسارات والمزارع، مع استكمال عملها على الضفة الشمالية لضمان عزل كامل أحياء المدينة. وترافق التصعيد على جبهات مدينة دير الزور مع تعزيز الجيش لنقاطه في محيط مدينة الميادين، إذ صدّ الجيش هجمات معاكسة للتنظيم، حاولت استعادة السيطرة على طريق إمداد المدينة الوحيد نحو الشرق، الممتد نحو بلدة محكان، واستخدم عربات مفخخة وعدداً كبيراً من المسلحين، غير أن الجيش تمكن من الصمود في مواقعه الجديدة

في محيط قرية الطيبة الملاصقة للمدينة، واستمر في قطعه الطريق الموصل نحو البوكمال. وبالتوازي، استمر سلاح الجو في استهداف مواقع التنظيم في غالبية قرى الريف المحيط بالمدينتين. وطاولت الغارات كلاً من بلدات موحسن وبقرص والحينة والحسينية، إلى جانب الدويل والصالحية، وأحياء كنايات والحميدية والشيخ ياسين وخسارات والعرضي. كذلك، تعرض «داعش» لخسارة إضافية في عدد من المناطق التي احتلها خلال «غزوة العدناني» الأخيرة، حيث استعاد الجيش وحلفاؤه السيطرة على عدد من المناطق في محيط بلدة القريتين في ريف حمص الجنوبي الشرقي، بينها حزم الغريبات وجبل جبيل، ومزارع الصليبة ومنطقة المسيحي. ومسجداً، عادت موسكو لسوق الاتهامات ضد الجانب الأميركي، بشأن تواطئه مع مسلحي «داعش» في منطقة التنف الخاضعة لسيطرة قوات «التحالف». ورأى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن المعلومات «المفككة» التي رصدها العسكريون الروس عن تحويل القوات الأميركية منطقة التنف إلى «نقطة لانطلاق إرهابي (داعش)»، وإعاقتها تقدم القوات الحكومية السورية،

نازحون تتلقاهم «قوات سوريا الديمقراطية» بعد خروجهم من وسط الرقة (أف ب)



يشمل اتفاق «جنوب دمشق» حيّ القدم ومنطقتي بيلا وبيلا



تطرح أسئلة عديدة حول عمل «التحالف». ولفت إلى أنه تم نقاش هذا الموضوع مع الجانب الأميركي عبر القنوات العسكرية، وطرحه خلال اتصال مع نظيره الأميركي ريكس تيلرسون الذي أكد من جهته أن «هدف «التحالف» الوحيد هو محاربة «داعش»». ومع تكرار موسكو لوصف منطقة التنف بأنها «ثقب أسود»، نقلت وكالة «نوفوستي» عن مصدر في وزارة الخارجية قوله إن المعايير الأميركية المزدوجة في مكافحة الإرهاب تزيد من «التهديدات» التي تتعرض لها القوات الروسية العاملة في سوريا. ودافع المصدر عن «دور الحرس الثوري الإيراني في مكافحة

إصلاح الصناديق الاجتماعية وبيع أو خصخصة جزء من المؤسسات العامة وتطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى التخفيض في الأجور عبر تجميد الدولة للانتدابيات، بالتوازي مع اعتماد برامج للتخفيض في عدد الموظفين العموميين (العامين). وفي هذا السياق، إن هدف حكومة الشاهد، أو إن أحد التزاماتها تجاه «صندوق النقد»، هو التخفيض في كتلة الأجور من قرابة نسبة 15 في المئة من الناتج المحلي حالياً إلى حدود 12 في المئة ببلوغ سنة 2020، إذ ارتفع عدد العاملين في الوظيفة العمومية (العامة) أساساً خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2014 بنحو 155,7 ألف عامل، ليصل عددهم حالياً إلى حوالي 650 ألف موظف من أصل 12 مليون نسمة (كان عددهم قبل «ثورة يناير» يبلغ نحو 440 ألف موظف). وقد انطلقت الحكومة التونسية فعلياً في تخفيض أعداد الموظفين عبر برنامج أطلقته عليه اسم «برنامج الإحالة على التقاعد الطوعي»، وهو يشمل الموظفين الذين لا يزال يفصلهم عن التقاعد 3 سنوات. لكن عدد المطالب



تحتاج الحكومة لتنفيذ «الإصلاحات المؤلمة» إلى دعم سياسي واضح



التي تلقتها الحكومة «للخروج الطوعي» ضمن هذا البرنامج، كان في حدود الأربعة آلاف طلب، في حين أن التوقعات كانت تدور حول عشرة آلاف طلب. ورغم ذلك، لا تزال في جعبة الحكومة برامج أخرى للتخفيض في عدد الموظفين العموميين، وأهمها ما كشف عنه خلال الأيام الماضية بشأن وجود مشروع لـ «التسريح الطوعي» لموظفي الدولة في مقابل مكافأة مالية تتراوح بين 24 و26 أجر شهري. وهذا البرنامج لن يكون مرتبطاً بسن الموظف أو عدد سنوات عمله، بحيث سيكون جميع موظفي الدولة التونسيين معنيين به بهدف تسريح 120 ألف موظف عمومي ببلوغ سنة 2020، مع الإشارة إلى أنه في الوقت الحالي يبلغ عدد العاطلين من العمل قرابة 630 ألفاً؛ أيضاً، هناك الصناديق الاجتماعية الموضوعية بين أهداف الحكومة و«إصلاحاتها»، عددها ثلاثة، وهي مفلسة. وستكون هذه الصناديق محور محاولة إصلاح لتعبئة مواردها المالية المختلة، إذ يبلغ عجزها خلال سنتي 2016 و2017 أكثر من 400 مليون دولار. وتقترب حكومة الشاهد في خطتها